

حول تقاطعات الرأسمالية المعولمة والحكومات القومية: العمالة المستضافة، واللاجئين، والمهاجرين غير الاعتياديين

كتبته: مونيكا موكري

ترجمة: حازم أمين

عندما نتحدث عن المهاجرين واللاجئين نواجه على الفور مشاكل في التعريف. في علم الاجتماع، أي شخص ينتقل من بلد إلى آخر هو مهاجر. إن نظرية الهجرة القديمة - فضلاً عن كونها قديمة - تحدد "عوامل الدفع والجذب" للهجرة. (Lee 1966) فالهجرة هنا ستشكل نوعاً معين من أنواع الهجرة المختلفة، تحديداً هو "الهجرة القسرية"، أو، لوضعها في إطار نظرية إيفرت إس. لي، وهي شكل من أشكال الهجرة بشكل رئيسي أو حصرياً بسبب عوامل الدفع أو العوامل الطردية.

ووفقاً للوضع القانوني في معظم بلدان الشمال أو الدول المتقدمة مجازاً، فإن اللاجئ له الحق في الحصول على الحماية في بلد آخر بسبب وجود "خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية خصيصاً، أو رأي سياسي" (اتفاقية جنيف). إن حقوق معظم المهاجرين للهجرة، علي الجهة الأخرى، تعتمد على فائدتها للبلد المستهدف - وقبل كل شيء، الحاجة إلى قدراتهم على العمل¹ و عليه، الحق في البقاء للاجئين في تلك الدول المستقبلية، يكمن في احتياجات اللاجئين في حالة اللجوء واحتياجات البلد المستقبل في حالة هجرة الأياد العاملة.

هذا ما ينص عليه القانون، وهو لا يعكس دائماً أو بالضرورة واقعاً اجتماعياً، ولكنه يشيده علي الرغم من هذا، وبالتالي يعمل ضد نوايا القانون في بعض الحالات. سوف نعود إلى ذلك لاحقاً و تباعاً بالرغم من هذا. خلال السنوات القليلة الماضية، أصبح من الواضح تماماً كيف تفسر السياسة القوانين وفقاً لأهدافها الخاصة. بشكل عام، يمكن القول أن الحق في اللجوء يشكل مشكلة بالنسبة للبلدان المستقبلية (المحتملة). في الوقت نفسه، حتى وقت قريب، لم يتم تحديدها بوضوح و علانية. وبدلاً من إنكار حماية اللاجئين، حاولت الدول القومية إبقائهم خارج أراضيها. ربما تكون الأحكام القانونية التي تعوق طلبات اللجوء في سفارة في بلد الموطن واحدة من أكثر تلك الوسائل فعالية لتحقيق هذه الغاية، ولكن أيضاً لائحة دبلن في الاتحاد الأوروبي، التي تنص على أنه في السواد الأعظم من الحالات يكون أول بلد في الاتحاد الأوروبي يدخل إليه اللاجئ مسؤولاً عن إجراءات اللجوء، و حالياً هذا الحاجز القانوني يعمل بشكل جيد للغاية لدول الاتحاد الأوروبي الداخلية التي تقع أراضيها داخل للاتحاد الأوروبي وبلا حدود جغرافية مع دول ليست ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، واجه الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة أزمات مختلفة. أولاً: الأزمة الاقتصادية، التي جعلت من المستحيل، في السواد الأعظم من الأمور، إعادة اللاجئين إلى اليونان وفقاً لنظام دبلن. ثم ما يسمى أزمة اللاجئين، التي كانت في الواقع متوقعة مثل الأزمة الاقتصادية، لذا يمكن للمرء أن يتكهن بأن حكومات الاتحاد الأوروبي أغفلت عن عمد كل الإشارات السابقة، وفي الواقع، خططت ردود فعلهم الفوضوية وغير الفعالة للتدفق الكبير من اللاجئين. كانت الرسالة في النصف الأول من عام 2015:¹ "لا يمكن القيام بها. نود أن نتبع اتفاقية جنيف - لكن ذلك يتجاوز إمكانياتنا".

ثم جاء في أغسطس 2015، مع صور اللاجئين عالقة في المجر (التي كانت في الواقع لا تختلف كثيراً عن صور اللاجئين في أجزاء

¹ هناك استثناءات لهذه القاعدة، وإساساً وقبل كل شيء لم شمل الأسرة، والتي يمكن أن تكون شكلاً من أشكال ومسببات الهجرة وهو حق للمهاجرين، بسبب فقرة رقم. 8 من إعلان حقوق الإنسان.

أخرى من العالم التي كانت موجودة منذ سنوات عديدة) – ثم العثور على 71 جثة للاجئين في شاحنة في شرق النمسا (عدد الوفيات هذا الذي لا يمكن مقارنته بأعداد الضحايا والوفيات عند حدوث أحداث مماثلة لذلك في البحر المتوسط) وبيان أنجيلا ميركل، "يمكننا أن نحقق هذا". وتغير المناخ - لمدة حوالي شهرين اندك – ومع ذلك لماذا حدث هذا؟ تم الترحيب باللاجئين، وكان الناس يساعدون، وكان لكل ألماني أو نمساوي يحترم نفسه ما لا يقل عن واحد من اللاجئين تحت رعايته...

ثم تغيرت الأمور مرة أخرى، افتراضياً كان ذلك بسبب الهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر 2015 - ولكن لم يتم تنفيذها من قبل اللاجئين، ثم كانت هناك اعتداءات جنسية في ليلة رأس السنة في كولونيا - لكن التحرش الجنسي - ليس أمراً غير اعتيادي حقاً . ووفقاً لتحقيقات الشرطة، لم يشارك أي من اللاجئين من أكبر مجموعات اللاجئين الوطنية في ألمانيا في هذه الأحداث - وفي جميع الأحوال، وجدت الثقافة الترحيبية باللاجئين نهايتها قبل حلول ليلة رأس السنة.

لذا ، يمكن للمرء أيضاً أن يضع ذلك بشكل و منظور مختلف: كان لابد من العثور على بعض الأسباب - ويمكن العثور عليها دائماً - لوضع حد لثقافة الترحيب . أو يمكن للمرء أن يجادل بطريقة أكثر اتساقاً مع عقد الاضطهاد التي ، في الواقع أن ثقافة الترحيب بإنتهائها وفشلها كانت جزءاً من خطة لإنهاء حق اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

هذه نظرية مؤامرة - وليست نظرية جيدة علي هذا النطاق - ولكن مهما كانت الأسباب لذلك ، في نهاية المطاف ، كانت نتيجة ثقافة الترحيب هي القيود الشديدة المفروضة على اللجوء في الاتحاد الأوروبي .أو يمكننا النظر في إحدى النتائج تحديداً: حوالي ألف شخص حصلوا على حق اللجوء أو الحماية الفرعية خلال الصيف القصير للهجرة²، وهذا لا ينبغي التقليل من شأنه. ومع ذلك ، ظلت ثقافة الترحيب لفترة طويلة من الزمن عبارة عن كلمة مكونة من أربعة أحرف شبيهة بـ (Gutmensch/do-gooder) ومتفق عليه بنطاق واسع وبشكل عام على أن سياسات التعامل مع اللاجئين الواقعية ضرورية.

ومع ذلك، ماذا يعني واقعية؟ على الأرجح، هذا يعني "السياسة الواقعية"، أي "السياسة القائمة على عوامل عملية ومادية بدلاً من الأهداف النظرية أو الأخلاقية"، طبقاً لقاموس Merriam-Webster (ميريام وبستر)³ بالإضافة إلى "السياسة القائمة على القوة بدلاً من المُثل"، وفقاً لموقع dictionary.com⁴ الذي تعنيه السياسة الواقعية في القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بالهجرة؟

الأوامر السياسية الوطنية والرأسمالية المعولمة

السياسة الواقعية كشكل لوصف الأنشطة السياسية ، فضلاً عن نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، تركز على السلطة باعتبارها المحرك الرئيسي للسياسة . علاوة على ذلك ، تستند الواقعية إلى افتراض أن الدول ما زالت تمثل أهم العناصر الفاعلة في السياسة الدولية . قد يكون هذا صحيحاً أو لا يكون صحيحاً - ولكن يبدو من الأسلم الافتراض بأن الدول في الشمال العالمي يفهمها ممثلوها باعتبارها أهم العناصر الفاعلة في السياسة الدولية وأن هؤلاء الممثلين يعتقدون أن بإمكانهم العمل سياسياً ببعض الاستقلالية.

يتم تنظيم معظم الدول رسمياً باعتبارها ديمقراطيات وطنية . من الناحية المثالية ، في الديمقراطية الوطنية ، فإن السكان الوطنيين والأراضي الوطنية والنظام السياسي الوطني متطابقين . كما هو الحال مع المثل العليا، نادراً ما يحدث ذلك في الدول القومية القائمة . ومع ذلك ، فهذه هي الأسطورة التي بنيت عليها الديمقراطيات الوطنية - وهي أسطورة مهمة وفعالة للغاية تضم مجموعة كبيرة من العناصر المعروفة مثل

² Cf. <http://transversal.at/blog/Autonomy-of-Migration-After-its-Summer>

³ <https://www.merriam-webster.com/dictionary/realpolitik>

⁴ <http://www.dictionary.com/browse/realpolitik>

الأنسب الوطنية والثقافة الوطنية والمصلحة الوطنية ، الخ. إن بناء الأمة المشتركة يشكل أساس الهوية الجماعية، الولاء، التضامن ، وهو افتراض ضروري للديمقراطية - ملاحظة: الجزء الوطني ليس مقصوداً ضرورياً ولكن الجزء الجماعي هو. وبدون فهم التماسك ، لن يكون المواطنون مستعدين لمنح "المساواة" بين مواطنيهم (Balibar 2010)، وكما نعلم جميعاً ، لا يتم تعريف الهويات الجماعية أو التضامن الجماعي فقط من خلال الإدماج ، ولكن أيضاً ، وربما الأهم من ذلك ، عن طريق الاستبعاد. بالقول من ينتمي إلى مجموعة ، نقول أيضاً من لا ينتمي. في حالة الدول القومية ، وبالتالي ، أولئك الذين ليسوا مواطنين قوميين ، أو ، ربما ، أيضاً أولئك الذين لم يكونوا مواطنين مستأصلين حياتهم كلها - الذين لم يكن أبواؤهم مواطنين قوميين ، إلخ. وهكذا ، فإن الأمة ليست فقط ترسيماً سياسياً ولكن أيضاً مصفوفة متعددة الطبقات.

من أجل أن تكون مستقلة، تحتاج الدولة أيضاً إلى اقتصاد قوي وفعال، يسمى الاقتصاد الوطني. ومع ذلك ، فإن الدولة القومية الحديثة كانت دائماً متداخلة مع النظام الاقتصادي للرأسمالية ، الذي يسعى حثيثاً باستمرار للتوسع. في الوقت الحاضر ، تعمل أجزاء كبيرة من هذا النظام الاقتصادي على مستوى العالم. وهكذا ، فإن الحركة الحرة العالمية للسلع والخدمات ، وإلى حد ما ، أيضاً القوى العاملة ، هي ذات أهمية قصوى بالنسبة للاعبين الاقتصاديين العالميين ، مما يجعلها متناقضة جزئياً مع مصالح الدول القومية. من ناحية أخرى ، تستفيد الدول القومية في الشمال العالمي من التبادل الاقتصادي العالمي ، على سبيل المثال ، يمكن للمستهلكين في هذه الدول شراء المنتجات الرخيصة المنتجة في الجنوب العالمي.

عادة ما تحدث الهجرة وتنظم حسب احتياجات وأنشطة الاقتصاد العابر للحدود. كان هذا واضحاً في حالة Gastarbeiter/العمالة المستضافة. يمكن تعويض نقص العمالة في أجزاء محددة من اقتصادات أوروبا الغربية عن طريق استيراد هذا العمالة. وكما هو معروف بشكل عام ، فإن بدايات نظام العمال الضيوف كانت ، بسداجة إلى حد ما ، مبنية على فكرة أن مثل هذا الاستيراد للعمالة كان ممكناً دون أي أصداء أو تغييرات أخرى. سوف يتم استيراد القوة العاملة طالما كان ذلك مطلوباً ، عاد عندما لم تعد هناك حاجة. كان لدى العمال الضيوف الأوتال خطط ثابتة لحياتهم: سيبقون فقط لفترة كافية لكسب المال من أجل حياة طيبة في المنزل. وهكذا ، قام النظام السياسي والاقتصادي ، وكذلك الأفراد المعنيين ، بتقليل هؤلاء الأفراد إلى وظيفتهم الاقتصادية كقوى عاملة. ومع ذلك ، عندما أدرك كلا الجانبين من هذه التجارة أن هذه النظرة الميكانيكية كانت قصيرة النظر - أنه ، على حد تعبير ماكس فريش (1967 ، 100) ، تم استدعاء قوة عمالية ولكن جاء البشر بدلا منهم - أصبح الجزء الاستثنائي للهوية الوطنية من التأثير. أصبح العمال الضيوف مشكلة لما يسمى الأسباب الثقافية - اعتماداً على مفهوم الثقافة المطبقة ، لأن لديهم ثقافة أجنبية أو كانوا يعتبرون أنهم لا يتمتعون بثقافة على الإطلاق.

من الناحية الاقتصادية ، هذا الاستبعاد ساد الغموض. فمن ناحية ، فإن الاستبعاد المطلق للأجانب من إقليم وطني ، أي استحالة الهجرة ، أمر ضار. من ناحية أخرى ، في الواقع السياسي ، في Realpolitik ، لم يكن هذا الاستبعاد المطلق ممكناً أو مقصوداً. إن الاستبعاد النسبي للأجانب من الحقوق السياسية والاجتماعية ، وكذلك من الاندماج في المجتمع ، يخلق قوة عاملة فائقة الاستغلال ، ويقلل من مشاكل البطالة حيث يمكن طرد قوة العمل هذه إذا لم تعد صالحة للاستخدام أو العمل.

في الوقت الحالي ، نجد وضعاً مماثلاً وحتي مفاجئاً لشبكة "البدون"⁵ أو المهاجرين غير النظاميين بدون أوراق - في اللغة اليومية: "المهاجرون غير القانونيين". بالمقارنة مع العمال الزائرين ، لم يطلب منهم مطلقاً المجيء ، بل يجب ألا يكون متواجدين بالأساس. على الرغم من أن هذا التقييم البنيوي لا ينطبق على جميع المهاجرين غير الشرعيين ، حيث أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل الناس "غير شرعيين" - قرارات رفض اللجوء، وفقدان الإقامة بسبب فقدان الوظيفة أو الطلاق ، والتأخير في الإقامة ، وما إلى ذلك - و الأفراد الذين تم استدعائهم لوقت محدود يمكن أن يتحول وجودهم مع الظروف لوجود غير شرعي في وقت لاحق.

⁵ البدون هو مصطلح كويتي يطلق علي من هم بدون أوراق هوية او أي اثبات للشخصية و يماثله في الفرنسية مصطلح Sans papiers الذي استخدمته الكاتبة و عربيه المترجم الي اقرب مصطلح له في الثقافة العربية الحديثة.

المهاجرون غير النظاميين ليسوا فقط مجموعة اجتماعية متنوعة للغاية؛ هم أيضا في كثير من الأحيان كبش فداء. أنهم يدمجون كل شيء معقد فيما يتعلق بالهجرة. لا يمكن حصرهم عددياً ، ولا يمكن السيطرة عليهم كمجموعة بهذا الشكل تحديداً . بشكل فردي ، يتم التحكم فيها طوال الوقت . و هم لا يفعلون فقط ما لا يجب عليهم فعله (مثل العمل) ، بل ما يجب عليهم أن يكونوا كذلك . عندما يكون كل مهاجر بمثابة اضطراب في النظام الوطني، فإن "البدون" يدمجوا هذا الاضطراب، فهم هذا المهاجر بامتياز (راجع صبياد 2015، ص42) في نفس الوقت، هو أو هي فقط قابلين للأستغلال المفرط - أو حتى أكثر من ذلك - من العامل الضيف.

لكن ماذا عن اللاجئين؟ ماذا عن حقهم الفردي والجماعي في الحماية⁶؟ وكما ذكرنا، ظل هذا الحق لفترة طويلة دون تغيير، لكن هذا حق خاص باللاجئين . وهكذا ، أصبح التشكيك بشكل عام في حقوق وضع اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات القانونية والخطابات العامة في الاتحاد الأوروبي . ويمكن ملاحظة ذلك على المستوى الجماعي مع إعلان المزيد والمزيد من البلدان رسمياً ك"دول آمنة" ، على سبيل المثال ، في الآونة الأخيرة ، أفغانستان . ليس هذه التقييمات مشكوك فيها فقط على أقل تقدير، واللجوء هو أيضاً حق فردي ، ويجب تقييم أسباب اللجوء بشكل فردي فالعديد من البلدان آمنة نسبياً بالنسبة لبعض الناس ولكنها ليست آمنة بالنسبة إلى الآخرين.

على سبيل المثال: (الأقليات الجنسية)؛ أفغانستان ليست آمنة لأي شخص - وبالتالي، تم إغلاق السفارة الألمانية في كابول لفترة غير محددة من الوقت منذ 31 مايو 2017، وأصدرت النمسا تحذيراً بشأن السفر إليها على أعلى مستوى ممكن لمواطنيها - ولكن ألمانيا وكذلك النمسا مستمرين في ترحيل الأشخاص إلى أفغانستان.

على المستوى الفردي ، تتكون إجراءات اللجوء في الغالب من إثارة الشكوك حول "الخوف من الاضطهاد المبرّر" لمقدم طلب اللجوء . في بعض الأحيان ، تُقرأ الأحكام المتعلقة بطلبات اللجوء كنوع من النقد الأدبي أكثر من كونها قراراً قانونياً: عند الحديث عن التعذيب ، لم يبد مقدم الطلب شعوراً كافياً . أو أكثر من اللازم بحيث لا تبدو حقيقية . أو أنه لا يستطيع أن يصف أولئك الذين اضطهدوا / عذبه جيداً ، وقتلوا أسرهم ، وما إلى ذلك . ولم يتمكن من إثبات وجود أسباب سياسية حقيقية لذلك . أو، ربما ، كان مجرد نزاع عائلي ، والذي لا يعتبر سبباً للهجرة . وربما كان من الممكن أن يذهب إلى جزء آخر من البلاد ، حتى لا تكون هناك حاجة إلى القدوم إلى أوروبا . أو كان لدي الشخص أسباب اقتصادية (مثل الخوف من التجويع) ، مما يجعل اللاجئ مهاجراً بدون الحق في الإقامة (راجع Mokre 2015)

يرجح المنطق الاقتصادي والسياسي بإبعاد اللاجئين عن أوروبا . فالشخص الذي يتمتع بنفس حقوق العمل والحقوق الاجتماعية كمواطن ولا يحقق أرباحاً إضافية بل و من الممكن أيضاً أن يتقل كاهل الميزانية العامة . كما أنه من المنطقي الحفاظ على طالبي اللجوء لفترة طويلة في هذه الحالة . من المسلم به أنه خلال هذه الفترة ، يتعين على الدولة أن توفر لهم ذلك - ولكنها تفعل ذلك بطريقة محدودة للغاية . وعلى الرغم من أن إقامة طالب اللجوء قانونية ، فإن العمل عادة ما يكون غير قانوني أو لا يتم إلا بطريقة محدودة للغاية - وهو ما يعيدنا إلى احتمال أو احتمال حدوث استغلال مفرط في سوق العمل غير القانوني.

الشمولية كإقصاء

ماذا عن حقوق الإنسان العالمية؟ بعد كل شيء، Realpolitik ليست مجرد السياسة الواقعية فقط . تحتاج السياسة إلى نوع من التجذر الأخلاقي ونوع ما من رؤية المجتمع الذي تسعى إليه ، على سبيل المثال ، وهم تراث التنوير والثورات الديمقراطية . من الواضح ، فيما يتعلق بالأفراد المعنيين ، أن هذه الحقوق العالمية بلا أسنان . فمنذ حنا أرندت (Hannah Arendt)، عرفنا أن أهم حقوق الإنسان الأساسية هو

⁶ [أعيدت صياغة السؤال من قبل المترجم]

الحق في الحصول على حقوق، أي حق سياسي في الكفاح من أجل حقوقه، بما في ذلك الحقوق غير الممنوحة حتى الآن. هذا هو بالضبط هذا الحق الذي يتم حجبها من غير المواطنين (Arendt 1968/1951, p. 177).

من ناحية أخرى، حقوق الإنسان والديمقراطية ذات أهمية قصوى بالنسبة لأوروبا. ومن المفترض أن أوروبا هي اسميا اول من اخترعهم ومارستهم - على عكس البلدان الأخرى، وعلى عكس العديد من المهاجرين الذين لا يحترمون، على سبيل المثال، حقوق متساوية للنساء والأقليات لجنسية أو حتى تعترض على احتكار الدولة لاستخدام القوة. يمكن للمرء أن يجادل بأن حقوق الإنسان العالمية تبرر تفوق الثقافة الأوروبية (أو الثقافة الغربية أو الشمالية).

دخول مجال الرؤية

هذه معضلة - هناك حاجة إلى حقوق إنسان عالمية محددة واضحة كعلامة ثقافية ، ولكن معاكسة سياسيا واقتصاديا عندما يتم تنفيذها بالفعل. ومع ذلك ، هذه ليست معضلة جديدة. فبعد كل شيء ، استندت ثروات الدول الشمالية المستنيرة إلى فترة طويلة على الاستغلال اللامحدود للاستعمار وما بعد الاستعمار إلى حد ما ، أي أن الحقوق العالمية للتوزيع لم تنطبق على غيره. جزء من العالم. سر هذه الاستراتيجية هو عدم الانتهاك لحقوق الإنسان ، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة إذا حدثت هذه الانتهاكات في أجزاء من العالم البعيدة عن هنا. في هذه الحالات ، يمكن دمجها بشكل منتج مع شكل محدد من الرؤية ، على سبيل المثال ، انتهاكات حقوق الإنسان لأنظمة دول ما بعد الاستعمار مرة أخرى تثبت تفوق الثقافة السياسية "لدينا". وبهذه الطريقة ، يمكن إضفاء الشرعية على جميع أنواع العنف، بما في ذلك ، بالطبع ، الحرب .

ومع ذلك ، يصبح الأحتجاب أكثر صعوبة عندما يصبح الأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوق الإنسان جزءاً من السكان. ومع ذلك ، ليس من المستحيل جعل الناس غير مرئيين على الرغم من وجودهم المادي - العمال الضيوف الذين هم فقط قوة عمل وليسوا بشراً ، "البدون" الذين يمكن تجاهلهم - كما هو منطوق من الناحية القانونية ، ليسوا هنا - أو طالبي اللجوء المحتجبون في المخيمات. علاوة على ذلك ، يبدو الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر وكأنه يتراجع عن الطريقة الاستعمارية لإنتاج الخفاء ، عن طريق إبقاء اللاجئين بعيداً عنهم أو إبعادهم: عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لإجراءات اللجوء ومعسكرات اللجوء لطالبي اللجوء إلى دول مثل ليبيا - وليس معروفاً عنها حسن السمعة دولياً للإمتثال لحكم القانون - وبترحيل (أو تنظيم "العودة الطوعية") للاجئين إلى "البلدان الآمنة" ، مثل أفغانستان أو نيجيريا.

خلال الصيف القصير للهجرة في عام 2015 ، أصبح اللاجئون ظاهرين - كأفراد وجماعية - من ذوي الخبرة والاحتياجات والآمال. كان هذا مهماً في نفس الوقت ، لم يكن كافياً. أصبح اللاجئون ظاهراً كضحايا ، كأشخاص يحتاجون ويستحقون "مساعدتنا" ، وليس كأصحاب حقوق . على الأرجح ، كان هذا النوع من التمثيل أيضاً هو الذي سهل إنهاء ثقافة الترحيب. إذا تم منح اللجوء والدعم بسبب الاستحقاق، فلن يتم منحهما عندما يتصرف ملتسو اللجوء بإشكالية وبالتالي لا يعودون يستحقون ذلك. لكن حتى هذا الشكل من الرؤية يمكن أن يكون بداية للنضال من أجل الحقوق السياسية - حيث أن الحقوق السياسية لا يمكن المحاربة من أجلها إلا من قبل أشخاص مرئيين - ولكن هذه المعركة لا تحتاج إلى رؤية كضحايا وملتقي الصدقة ، بل هي كواجهة كناشطين يدافعون عن حقوقهم ويطلبون بمزيد من الحقوق . ولذلك، ولعدة سنوات و حتى الآن، سعت حركات اللاجئين في أوروبا إلى تحقيق الرؤية (الذبح و الصدى) في الأماكن العامة باستخدام أجسادهم، للمهن، للمقاومة السلبية و النشطة. للإضرابات عن الطعام.

تلك هي عبارة عن أفعال سياسية بارزة. تلك هي الأفعال التي تمكّن من القيام بمزيد من الأعمال السياسية وإظهار الحق في الحقوق السياسية بما يتجاوز الدولة القومية والحق في حرية الحركة بما يتجاوز متطلبات الرأسمالية.

المراجع:

- Arendt, H. (1968/1951), *Imperialism. Part Two of "The Origins of Totalitarianism"*. New York: Harcourt.
- Balibar, E. (2010), *La proposition de l'Egaliserez. Actuel Marx Confrontations*. Paris: Presses Universitaires de France.
- Frisch, M. (1967), "Überfremdung I," in: Frisch, M., *Öffentlichkeit als Partner*, Berlin: Edition Suhrkamp 209, p.100
- Geneva Convention, Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees.
<http://www.unhcr.org/3b66c2aa10>
- Mokre, M. (2015), *Solidarität als Übersetzung, Überlegungen zum Refugee Protest Camp Vienna*. Wien: transversal.
- Lee, Everett S. (1966), "A Theory of Migration." In: *Demography*, Vol.5/ 1 1966, pp. 47–57.
- Sayad, A. (2015) "Immigration und Staatsdenken," in Mennel, B. / Mokre, M. (Eds.), *Das große Gefängnis*, Wien: transversal, pp.35–64.